

جهود الجزائر لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Algeria's efforts for promoting small and medium enterprises

حروش سلمى¹

1 طالبة دكتوراه. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

البريد الإلكتروني: doct_selma.harr@hotmail.com

تاريخ القبول: 2019/05/20

تاريخ الاستلام: 2018/06/18

الملخص:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديلا استراتيجيا تعول الجزائر عليه للنهوض باقتصادها من حيث التنوع والتنافسية وخلق القيمة، لذا فقد سخرت له برامج تأهيل ومؤسسات دعم مالي وهياكل مرافقة متنوعة، تتيح للمستثمرين فرص إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والحصول على المتابعة والدعم والتأهيل إلى غاية القدرة على المنافسة في السوق. غير أن النتائج المحققة في هذا القطاع لا تعكس الأهداف المرتبطة به ولا الموارد المخصصة له.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ مؤسسات الدعم والمرافقة، مؤشرات الاقتصاد الكلي.

Abstract :

Small and medium enterprises sector is considered to be a strategic alternative Algeria is relying on to take off its economy through variety and competition and value creation. To have this goal done, it provided rehab- programs and institutions of financial support and different sustaining structures. Permitting for investors to create small and medium enterprises and get follow-up, support and qualification until they get the ability to compete in the market. However, results achieved are reflecting neither the intended objectives nor the resources provided.

Key words: small and medium enterprises, institutions of support and sustainability, macro-economy indicators

مقدمة:

تبدل الجزائر منذ مطلع التسعينات جهودا وإصلاحات كبيرة على الصعيد الاقتصادي والتجاري، نظرا للمرحلة الانتقالية التي يشهدها الاقتصاد الوطني وضرورة التكيف مع نتائج الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة. ونظرا لما تفرضه متطلبات هذه المرحلة من تنويع في مصادر الدخل الوطني، فقد تم الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعويل عليه. فهو يعتبر مصدر ظهور الصناعات القوية، المتخصصة، والمتنوعة. ومن أجل تحقيق هذه الرؤية اهتمت الجزائر بالتأهيل المستمر لهذا القطاع من خلال برامج تأهيل وطنية، تساهم في تأهيل المؤسسات بحد ذاتها وتأهيل محيط نشاطها أيضا عبر توفير مؤسسات دعم مالي وهياكل مرافقة متنوعة. انعكاسات ومجال تأثير إيجابي واسع، لا يقتصر فقط على قطاع المؤسسات الصغيرة و م و لكنه يمس الاقتصاد الوطني ككل.

سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل الارتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقييم مدى فعاليتها، وذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي:

ما مدى فعالية جهود الجزائر للارتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

محاور الدراسة:

- I. قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم الخصائص والأهمية.
- II. واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.
- III. أهم آليات ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى فعاليتها.

المحور الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم الخصائص والأهمية

أولاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يواجه تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلاً واسعاً، لذلك تعذر تحديد تعريف واحد متفق عليه. فالخصائص الاقتصادية والتقنية والتنظيمية تختلف من بلد لآخر، كما تختلف من حيث نوع النشاط ومرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها كل دولة. لهذا ظهرت عدة معايير لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قسمت إلى معايير كمية وأخرى كيفية:¹

¹ غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مذكرة ماجستير (غير

منشورة)، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فرع العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية

الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2007، ص 6.

المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. المجلد 06-العدد 01. ص.ص 52-75

المعايير الكمية: وتصنف إلى نوعين: التصنيف النقدي: يضم مبلغ رأس المال، رقم الأعمال، حجم الاستثمارات...؛ التصنيف الاقتصادي أو التقني: يضم عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، حجم الإنتاج والقيمة المضافة...

المعايير النوعية: ومن أهمها : المسؤولية: وهي تقع على عاتق المالك أو المدير في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت كالإنتاج، الإدارة، التمويل... في حين أن المؤسسات الكبرى توزع المهام والمسؤوليات على عدة أشخاص؛ الملكية: تعود الملكية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلبها إلى القطاع الخاص وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات عائلية وفردية يلعب فيها المالك دورا كبيرا على جميع المستويات؛ طبيعة الصناعة: إن نوع الصناعة الذي تمارسه المؤسسة وما يتطلبه من عتاد وآلات أثناء العملية الإنتاجية يلعب دورا كبيرا في تحديد حجمها.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر انطلاقا من القانون التوجيهي الجزائري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 12 ديسمبر 2001 كما يلي:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و / أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص؛ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار؛ تستوفي معايير الاستقلالية.

ويمكن توضيح تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري

المعايير المؤسسة	العمالة الموظفة (عمال)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
مصغرة	09-01	أقل من 20	أكثر من 10
صغيرة	49-10	أقل من 200	أقل من 100
متوسطة	250-50	ما بين 200 و 2 مليار	ما بين 100 و 500

المصدر: القانون رقم 18/01، المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، المنشورة في 2001/12/15، ص 6.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص نلخصها في :

- صغر الحجم وقلة التخصص: حيث يتم تحديد حجمها انطلاقا من عدد العمال، رقم الأعمال، رأس المال، القيمة المضافة، الحصة من السوق، حجم المسؤوليات...
- لا يتطلب إنشاءها رأس مال كبير وهو ما يسهل عملية التمويل
- هي مؤسسات عائلية، يكون المالك فيها هو المسير وصاحب القرار، ويساعده في التسيير والأعمال أفراد العائلة أو المعارف، وهذا ما يجعل طبيعة العلاقة بينهم غير رسمية.
- سهولة الإنشاء والتنفيذ وسرعة الاستجابة لحاجيات السوق.
- قلة التدرج الوظيفي، نتيجة لقلة عدد العاملين وقلة التخصص في العمل ما يجعل هياكلها التنظيمية تتميز بالبساطة وعدم التعقيد.
- الاعتماد على الخامات المحلية والموارد الطبيعية المتاحة داخل المجتمع المحلي.
- القدرة على الانتشار بين الأقاليم نظرا لقدرتها على التأقلم مع الخصوصيات المحلية والجهوية.
- تعتبر مساندا حيويا للمؤسسات الكبيرة والصناعات المتقدمة لما تقدمه من صناعات مغذية وخدمات وتوزيع المنتجات. كما تمثل وسيلة دعم للمؤسسات الكبيرة من خلال عمليات المقاوله من الباطن.
- الكفاءة والفعالية الناتجة عن قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت تنافسي، وتحقيق مزايا الاتصال المباشر والقدرة على التأثير السريع بين المدير والعاملين والعملاء والموردين.
- لا تنافس المشروعات الكبيرة من حيث الأسواق، مكثفة للعمالة، نظرا لعدم استخدامها للتكنولوجيا المعقدة ووسائل الإنتاج المتطورة التي قد تحل محل الأيدي العاملة.
- تعتبر أداة للتدريب الذاتي والإبداع التكنولوجي، فلها دور بارز في طرح الأفكار التقنية الجديدة.
- رغم الخصائص الإيجابية العديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ذكرناها سابقا، غير أنه يجب علينا عدم إغفال بعض الخصائص التي يمكن أن تكون سلبية، وعلى رأسها الحساسية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتجاه بيئة نشاطها، وسهولة توقف نشاطها "موتها" بقدر سهولة إنشائها.

ثالثا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹: تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية استراتيجية في نسيج أي اقتصاد، وتتمثل أهمية هذه المؤسسات في العناصر الموالية:

- عمليات الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب طرق إنتاج متطورة ووسائل إنتاج ذات تكنولوجيا عالية، بل تتميز بالبساطة وهذا ما يجعل كثافة العمل فيها مرتفعة وبالتالي زيادة التشغيل والمساهمة في تخفيض نسب البطالة.
- سهولة إنشاءها وسرعة تكيفها مع خصائص محيطها والموارد المتوفرة فيه يجعلها ذات انتشار جغرافي واسع، وهذا ما يساهم في التقليل من التفاوت الإقليمي وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المؤسسات الكبيرة بالتوطن قربها أو بالتعامل معها. وهذا ما يعمل في مراحل لاحقة على القضاء على مشكل البطالة في المناطق الداخلية والجنوبية وبالتالي توليد دخول حقيقية للأفراد وتحسين المستوى المعيشي لهم، ما يساهم في التقليل من ظاهرة الفقر والقضاء عليه تدريجيا، وبالتالي الحد من ظاهرة النزوح نحو المناطق الشمالية بحثا عن فرص عيش أفضل.
- إن قربها من السوق والعلاقات التي تربطها بمختلف المتعاملين فيه يجعلها تعرف متطلبات وميول المستهلكين وهذا يساعدها على تقديم منتجات وخدمات متخصصة تلبي حاجاتهم.
- المساهمة في تنمية المناطق المعزولة وتخفيف التركز في العواصم والمدن الرئيسية وذلك من خلال خلق فرص عمل واستثمارات فيها.
- تساهم في استخدام الموارد المحلية من مواد أولية غير مستعملة ومخدرات مالية عاطلة.
- القدرة على الاستفادة من المواد الخام ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تلبي احتياجات المستهلكين من خلال تركيزها على إنتاج الصناعات الحرفية والسلع الاستهلاكية والغذائية الصغيرة. وهذا ما يساهم في التقليل من الحاجة للاستيراد وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات.
- سرعة التطور التكنولوجي والتطور المستمر في التقنيات الإنتاجية المستخدمة في عدة صناعات خلق الحاجة لإقامة مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية، على أن يركز كل مصنع في

¹أبصر من المراجع التالية، علي سالم أرميص، "مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، (الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل 2006، الجزائر)، ص 101. حكيم شبوطي، "الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، أبحاث اقتصادية و إدارية. العدد: 03، جوان 2008، ص ص 215، 216.

إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة. وهذا ما يساهم في إنشاء صناعات محلية جديدة وتطوير الصناعات القائمة وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

المحور الثاني: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

أولاً: مسيرة تطوّر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

شهد الاقتصاد الوطني مجموعة من التحوّلات التي أثّرت على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وقد أخذت تلك التحوّلات شكل قوانين، واتّفاقيات إقليمية ودولية، وتعديلات دستورية، وخيارات استراتيجية نوجز أهمّها فيما يلي:

- بعث تنظيم جديد للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني من خلال القانون 11/82 الصادر في 1882/02/21.
- 1983 إنشاء ديوان للتوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة OSCIP.
- 1987 فتح الغرفة الوطنية للمستثمرين الخواص.
- مسيرة تحول الاقتصاد الوطني من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، الذي أسس له دستور 23 فيفري 1989، وصدر قانون 10-90 الخاص بالنقد والقرض سنة 1990. حيث تضمن هذا القانون حرية استثمار رأس المال الأجنبي في كل القطاعات غير المخصصة صراحة للدولة، إضافة إلى حرية إنشاء البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية، ويعد هذا القانون حجر أساس تطبيق مبادئ اقتصاد السوق.¹ بالإضافة للتعديلات الكبيرة التي مست قوانين المالية لسنوات 1992-1997-1998، والمتضمنة لامتيازات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع منحها إجراءات وتدابير تشجيعية. وقد كانت بمثابة انطلاقة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي كان مهمّشاً في ظل النظام السابق.
- 1991 تحرير التجارة الخارجية بموجب المرسوم 37/91 الصادر في 1991\02\19.
- 1993 تطوير الاستثمارات بموجب المرسوم 12/93 الصادر في 1993\10\05.
- الشراكة الأورومتوسطية: تدرج اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ضمن مسعى إنشاء منطقة للتجارة الحرة تضم بالإضافة لدول الاتحاد الأوروبي، الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط في شمال إفريقيا وغرب آسيا، نظراً لحاجة الدول الأوروبية لتوسيع أسواقها في سبيل ضمان نمو اقتصادي مستمر، بالإضافة للسعي إلى إدماج دول الحوض المتوسطية النامية "كدول شمال إفريقيا" ضمن ذلك التكتل، وإعادة هيكلة اقتصادياتها وتقديم مختلف أشكال الدعم لضمان مساهمتها لمتطلبات ذلك

¹ ميلوس صبرينة، الأداء الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة الأوروبية-الجزائرية، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص شؤون اقتصادية و دولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص 40.

الاندماج. وقد عرفت الجزائر مسيرة طويلة من المفاوضات للانضمام لهذه الاتفاقية، انطلقت في 10 جوان 1996، غير أنها واجهت العديد من الصعوبات نظرا لتضارب مصالح الأطراف المتفاوضة. وبعد العديد من جولات المفاوضات (17 جولة) توصل الطرفان الجزائري والأوروبي إلى اتفاق كلل في 22-04-2002 بالتوقيع الرسمي على الاتفاقية بمدينة فالنسيا الإسبانية التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 بعد مصادقة البرلمان الجزائري عليها.

- سعي الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وذلك منذ تقديمها ملف طلب الانضمام في 05 جوان 1996. وما قد ينجر عنه من إغراق للأسواق الجزائرية بسلع أجنبية ذات جودة عالية وأسعار تنافسية من شأنها تهديد الصناعة المحلية التي لم تصل بعد إلى مستوى التنافسية العالمي، وهذا ما أظهر ضرورة بناء قاعدة اقتصادية قوية، والحرص على تأهيلها باستمرار لتحسين قدرتها التنافسية، بالإضافة لضرورة تكييف الاقتصاد الوطني بما يتوافق وشروط الانضمام للمنظمة من خلال إجراء منظومة متكاملة من التغييرات والإصلاحات للوصول إلى النموذج الذي يلقي قبولا لدى جميع أطراف المنظمة العالمية للتجارة.

- صدور القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في 12 ديسمبر 2001. وهو قانون يهدف للتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها.

- تم سنة 2002 إلحاق الصناعات التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إضافة لإصدار مرسوم تنفيذي رقم 373/2002 المؤرخ في 11/11/2002، المتعلق بإنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبداية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- 27/02/2003 إنشاء نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- أبريل 2003، فتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسيدا لبرنامج التأهيل.

- خوض الجزائر لتجربة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر خيار استراتيجي توجهت إليه الجزائر في سبيل الرفع من تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد انطلقت برامج التأهيل سنة 2007 بالشراكة مع أطراف أجنبية " الاتحاد الأوروبي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" واستمرت البرامج في هذا الإطار لغاية سنة 2014.

- إصدار الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 10 جويلية 2009 المتضمن للقانون التكميلي الهادف إلى دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحفاظ عليها وتشجيعها على زيادة التوظيف.

- قامت الجزائر منذ مطلع التسعينات وفي إطار إعادة تأهيل المحيط الاقتصادي الجزائري بمجموعة من التعديلات القانونية المتعلقة بالاستثمار قصد تكييفها مع واقع تحرير السوق والانفتاح الاقتصادي وضرورة تشجيع المستثمرين الوطنيين على إنشاء مشاريع قوية قادرة على المنافسة في البيئة

التنافسية العالمية. ويعتبر قانون ترقية الاستثمار الجديد رقم 16-09 الصادر في 03 أوت 2016 خلاصة تلك التعديلات والإصلاحات، حيث يحمل مزايا استثمارية جذابة بالنسبة للمستثمرين الوطنيين والأجانب. كما يحمل مزايا وإعفاءات جبائية وإجراءات تحفيزية تمس الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- صدور القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 10 جانفي 2017، وهو قانون يهدف إلى التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة. وقد جاء هذا القانون كنتيجة لعملية المراجعة الشاملة والجذرية التي تعرض لها القانون التوجيهي السابق 01-18 في سبيل تكيف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الأهداف والتوجهات الاستراتيجية الجديدة واستحداث مؤسسات دعم جديدة وتكييف مؤسسات موجودة بما يخدم تلك الأهداف، وبعث ديناميكية جديدة تقوم على مؤسسات ووسائل دعم كفيلة بإضفاء بعد جديد للنمو يفسح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستكمال دورها كمحرك لعملية النمو والتنمية للاقتصاد الوطني.

ثانيا: مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن برامج ومخططات التنمية الوطنية

برنامج التنمية الخماسي 2010-2014¹

التعريف بالبرنامج: يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت منذ سنة 2001 ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر ب 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار، تشمل شقين:

✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بغلاف مالي قدره 9.700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.

✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا البرنامج:

✓ خصص هذا البرنامج ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

✓ في إطار استحداث مناصب شغل فقد خصص هذا البرنامج غلاف مالي قدره 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة.

¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الإثنين 24 ماي 2010،

البرنامج الخماسي لتوطيد النمو 2015-2019: تم وضع البرنامج الخماسي لتوطيد النمو في إطار تشجيع ودعم مسيرة النمو والتنمية التي انطلقت منذ أكثر من 10 سنوات. وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 22,100 مليار دج، أي ما يقدر بـ 280 مليار دولار.¹ وقد شملت أهداف هذا المخطط مجالات استراتيجية متنوعة وعديدة، سنذكر منها المجالات التي تمس قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتؤثر عليه، ومن أهمها:

- ✓ تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة؛
- ✓ نظرا للأهمية المزدوجة للصناعات الحرفية، في التنمية الاقتصادية من ناحية وفي تأصيل التراث التاريخي من ناحية أخرى، وضعت الحكومة للمسات الأخيرة على برنامج تصميم الغرف الحرفية، ودعم الحرفيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة؛
- ✓ إعداد إطار (تشريعي وتنظيمي وقانوني) جديد من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنى التحتية من أجل ضمان استدامة الخدمات والمرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات المتزايدة؛²

المحور الثالث: آليات النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومدى فعاليتها

أولاً: آليات النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تم بلورة ووضع مفهوم التأهيل من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI من أجل التأكيد على أهمية ترقية تنافسية مؤسسات القطاع الصناعي لمواجهة تحديات العولمة، حيث وضعت هذه البرامج خصيصاً للدول النامية التي يشهد اقتصادها مرحلة انتقالية تمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتكيف مع متطلباته ومتغيراته. وعرفت المنظمة التأهيل بأنه عملية مستمرة تهدف إلى: ³تحضير وتهيئة وتكييف المؤسسة ومحيطها بما يتلاءم و متطلبات التبادل الحر، مساعدة المؤسسات على تجاوز بعض القيود التي تجوب بيئة الأعمال، مساعدة المؤسسات على تحقيق التنافسية على مستوى الأسعار والابتكار

¹ { HYPERLINK "http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html" }, consulter le 24-05-2018 à 15h00.

² { HYPERLINK "https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120" }, consulter le 24-05-2018 à 13h30.

³ Arlene ALPHA, Enseignement de quelques programmes de mise a niveau pour une application au secteur agricole et agroalimentaire en Afrique de l'Ouest , **Séminaire régional sur la détermination des mesures d'accompagnement et de mise à niveau pour le secteur agricole et alimentaire dans le cadre de l'APE Afrique de l'Ouest**, Dakar – 3 au 5 juillet 2007, p3.

والجودة ، وإكسابها القدرة على مواكبة تقنيات السوق والتحكم فيها، إدراج منهجية للنمو والتقدم من خلال دعم وتقوية نقاط القوة وامتصاص نقاط ضعف المؤسسة.

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2014: يندرج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مخطط التنمية الخماسي 2010-2014، وتم تكليف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME بإعداد برنامج وطني للتأهيل خصص له غلاف مالي يقدر ب 386 مليار دج بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف، وعلى رأسها السعي للرفع من تنافسية 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية، وترقية محيط نشاطها. بالإضافة لرغبة الوزارة الوصية بإنشاء خلال نفس الفترة 200.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الذي بينته في بلاغ المجلس الوزاري المنفذ في 11 جويلية 2010.¹ يركز هذا البرنامج على مجموعة من المحاور تتمثل في²: تأهيل قدرات التسيير والتنظيم؛ تأهيل قدرات التحكم في المعرفة والإبداع؛ تأهيل نوعية المؤسسات؛ دعم الاستثمارات المادية للإنتاج؛ تأهيل الموارد البشرية.

إن أهم ما ينتظر من تنفيذ هذا البرنامج هو تحقيق تنمية سوسيو-اقتصادية متكاملة ومستدامة على المستويين المحلي والوطني، من خلال بناء نسيج مؤسساتي ذو قدرة تنافسية عالية من خلال التقليل من الضعف التنظيمي والتسييري للمؤسسات، مما يضمن تحقيق قيمة مضافة أعلى وخلق فرص عمل أكبر وتحقيق تنويع في مصادر الدخل الوطني.

مع نهاية السداسي الأول لسنة 2016، قامت 4783 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بتقديم طلب الاشتراك في البرنامج الوطني للتأهيل، وفاق عدد المؤسسات التي حصلت على قبول تأهيلها من قبل الوكالة نصف عدد الطلبات الكلية. تجدر الإشارة هنا لأن المدة المخصصة لتنفيذ أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تحديدها ضمن البرنامج الخماسي 2010-2014، غير أنه ونظرا لعدة أسباب تعذر على الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق الأهداف المسطرة ضمن هذه الفترة، وبالتالي تمّ تمديد فترة تنفيذ البرنامج إلى غاية نهاية سنة 2018.

ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمّ بالموازاة مع البرنامج الوطني للتأهيل إنشاء العديد من مؤسسات الدعم وآليات المرافقة التي من شأنها تحفيز الخواص على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ومساعدتهم على تسييرها، ودعمهم ماليا ولوجستيا من أجل ضمان استمرارية مؤسساتهم في ظل المنافسة القوية. ومن أهم تلك المؤسسات:

¹حسين يحيى ، مرجع سبق ذكره، ص215.

²نفس المرجع السابق، ص 216.

مؤسسات الدعم المالي:

الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 4 جويلية 2006. حيث يعتبر الآلية المالية الأساسية لتنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل، كما يغطي نشاطات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها. وتم تخصيص مبلغ 1 مليار دج لتنفيذ البرنامج، ويعتبر الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الرئيسي بالصرف. تتمثل مهام الصندوق في: ¹ المساهمة في تمويل العمليات المتعلقة بتحسين نوعية التكوين؛ تمويل الدراسات القطاعية؛ تقديم الدعم للمراكز التقنية؛ المساهمة في كل العمليات التي تهدف إلى تطوير تنافسية المؤسسات ص و م.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM**: تم إنشاء هذه الوكالة في 22 جانفي 2004. ويندرج القرض المصغر ضمن السياسة الاجتماعية للدولة الهادفة لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي من خلال استهدافها بمنح قروض مصغرة للنساء الماكثات بالبيت، وللنساء بدون دخل، أو ذات الدخل غير الثابت أو غير المنتظم، لاقتناء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 30000 دج تسترجع في مدة لا تتجاوز 15 شهر وهو كذلك سلفة يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهر موجه للمشاريع التي تتراوح كلفتها من 50000 إلى 40000 دج ويسمح باقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في ممارسة نشاط أو حرفة ما.² وبالتالي فإن هذا القرض يعمل على محاربة فكرة الاتكال، ويشجع المبادرات الذاتية ومبدأ الاعتماد على النفس والتشجيع على الولوج في ميدان المقاوالتية من خلال دعم تلك الفئات على إطلاق مشاريع مصغرة.

وقد بلغت عدد القروض الممنوحة من طرف الصندوق نهاية سنة 2016، 785.317 قرضا ساهم في إنشاء 1.177.976 منصب شغل وهذا يعكس مدى فعالية الصندوق في استحداث مناصب شغل وإنشاء مؤسسات مصغرة³، فإذا قارناها مع إجمالي مناصب الشغل المستحدثة من قبل القطاع ككل والمقدرة ب 2.540.698، فإن هذا الصندوق يكون قد ساهم بنسبة 46,36% من إجمالي مناصب الشغل نهاية سنة 2016.

¹ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج التقديري السنوي لسنة 2008، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص 8.

² وافية زاير، ريم لبوزي، آليات تطوير و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، يوم دراسي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية: الممارسات و التحديات، جامعة البليدة 02، 2016 ص 15.

³ وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية، نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 29، ص 31.

كما قُدرت إجمالي القروض المقدمة نهاية سنة 2016 بـ 48789924867,33 دج. خصص منها 38,53% لقطاع الصناعات الصغيرة جدا، و 20,88% لقطاع الخدمات، و 17,41% للحرف والصناعات التقليدية، و 14,18% للقطاع الزراعي. وهذا ما يفسر أيضا ارتفاع نسبة المؤسسات المصغرة مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي قُدرت في نفس السنة بـ 97,7%.

صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)¹: تم إنشاؤه في 11 نوفمبر 2002، بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتجزها، وتسهيل حصولها على القروض البنكية قصيرة الأجل لمواجهة مراحل انطلاقها وتوسعها، وذلك من خلال اتفاقها مع البنوك على تعويضها في حالة عجز هذه المؤسسات عن التسديد في الآجال المحددة.²

وقد بلغ عدد المشاريع الذي ساهم الصندوق في إنشائها خلال الفترة 2004-جوان 2016 بـ 1672 مشروع، ساهمت في إنشاء 57.015 منصب شغل.³

صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI)⁴: تم إنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 19 أبريل 2004. وهو يهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها. ويكون الحد الأقصى للقروض القابلة للضمان هو 50 مليون دج. يغطي الصندوق المخاطر المتعلقة بعدم تسديد القروض الممنوحة، بالإضافة للتسوية أو التصفية القضائية للمقترض. وقد بلغ عدد الملفات المعالجة من قبل الصندوق نهاية سنة 2015،

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بإنشاء

صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(الجريدة الرسمية، العدد: 74، الصادرة في 8 رمضان 1423 هـ الموافق لـ 13 نوفمبر 2002)، ص 13.

² محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**. العدد: 07، ص 127.

³ وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، **نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 29**، 2016، ص 45.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أبريل 2004 و المتضمن إنشاء **صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات ص وم**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(الجريدة الرسمية، العدد: 27، الصادرة في 8 ربيع الأول 1425 هـ الموافق لـ 28 أبريل 2008)، ص 30.

المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. المجلد 06-العدد 01. ص.ص 52-75

811 ملف، كما قدر مبلغ الضمانات الممنوحة لتمويل تلك الملفات المعالجة 38.307.729.784 دج. وهذا ما ساهم في استحداث 13231 منصب شغل.¹

هياكل وآليات من شأنها دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): يعتبر تبسيط الإجراءات الإدارية لبدأ النشاط الاستثماري وتخفيف الإجراءات البيروقراطية، أحد أهم الإجراءات التي من شأنها تحفيز المستثمرين الوطنيين والأجانب على اتخاذ قرار الاستثمار في تلك البيئة الإدارية الملائمة. في هذا الإطار تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في 20 أوت 2001. وهي مؤسسة حكومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مسؤولة عن تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات، وهي تساهم في عملية امتصاص البطالة من خلال دورها في مساعدة المستثمرين في استيفاء التكاليف اللازمة لإنشاء مشاريعهم وذلك على المستوى التقني والمالي والجبايي. وتتكفل الوكالة بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية.²

الجدول رقم 02 : توزيع المشاريع المصرّح بها من طرف الوكالة خلال الفترة 2013، السداسي الأول 2016

عدد مناصب الشغل المستحدثة	المبلغ (مليون دج)	عدد المشاريع المصرّح بها	
81.004	930.426	3.653	السداسي الأول 2016
143.330	1.473.414	7.950	2015
150.959	2.192.530	9.904	2014
148.943	1.716.135	8.890	2013

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرّيات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 26، 28، 29.

آليات مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يقصد بالمرافقة متابعة ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة منذ الإنشاء وإلى غاية أن تصبح المؤسسة قادرة على المنافسة. وتعتبر مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، الهياكل المكلفة بعملية المرافقة.³

¹ وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 27.

² القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق ل 3 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 46 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 22.

³ غدير أحمد سليمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام

المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص

أولاً: مراكز التسهيل (CF):¹ هي عبارة عن مراكز تضطلع بمهام تسهيل إجراءات التأسيس والإعلام والتوجيه، ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مرافقة أصحاب المشاريع وهذا ما يساهم في تجاوز الصعوبات التي يواجهونها، خاصة في مرحلة انطلاق المشروع، مما يساهم في بروز مشاريع مبدعة. وقد تم إنشاء مراكز التسهيل في 25 فبراير 2003.

الجدول رقم 03 : حصيلة نشاط مراكز التسهيل على المستوى الوطني خلال الفترة الممتدة بين سنة 2013 والسداسي الأول من سنة 2016

مؤشرات الأداء	2013	2014	2015	السداسي الأول 2016
عدد حاملي المشاريع	2528	4,373	3,158	1,144
عدد حاملي المشاريع الذين تم مرافقتهم	1455	1,735	1,550	533
عدد مخططات الأعمال المنجزة	197	245	301	146
عدد المؤسسات المنجزة	366	675	957	101
عدد مناصب الشغل المستحدثة	2,190	3,128	3,418	2,207

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، نشرتي المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 24 و 28 و 29.

ما يمكن ملاحظته من خلال المعطيات المقدمة في هذا الجدول هو الفارق الكبير بين عدد حاملي المشاريع وبين عدد المؤسسات التي تم إنجازها فعلياً. ففي سنة 2013 مثلاً بلغ عدد حاملي المشاريع 2528 غير أنه تمت مرافقة 1455 حامل مشروع، أي أنه تم التخلي عن 1073 مشروع. كما أنه وفي نفس السنة تم إنجاز 366 مؤسسة من أصل 1455 مشروع مرافق.

إنّ هذه الأرقام توجّهنا لطرح تساؤلات عديدة حول أساليب اختيار المشاريع المرافقة إلى غاية إنجاز المؤسسة فعلياً. فهل تعود الأسباب لطبيعة المشاريع ومدى نجاعتها، أم تعود إلى خلل في عملية المرافقة " عدم كفاءة خدمات المرافقة، عدم كفاية الطاقة الاستيعابية لمراكز التسهيل." غير أنه ومن جهة أخرى نلاحظ ارتفاع

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 يتعلق بتحديد

الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات ص و م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (الجريدة

الرسمية، العدد: 13، الصادرة في 25 ذو الحجة 1423 الموافق ل 26 فبراير 2003)، ص 18.

المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. المجلد 06-العدد 01. ص.ص. 52-75

مطّرد في عدد المؤسسات المنجزة وعدد مناصب الشغل المستحدثة، ويمكن إرجاع ذلك لإنشاء مراكز تسهيل جديدة موزعة عبر التراب الوطني.

ثانيا: المشاتل:¹ مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤها في 25 فبراير 2003. تأخذ المشاتل أحد الأشكال التالية: المحضنة، وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات. ورشة الربط، وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية. نزل المؤسسات، وهو هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث. تتراوح فترة حضانة المشاريع على العموم ما بين 24 إلى 36 شهر وترتبط الفترة بدرجة نضج المشاريع، وحاجات المرافقة التي يطلبها حاملوا المشاريع. ويعتبر عدد المشاريع المحتضنة أفضل مؤشر يمكن أن يعكس لنا أداء المشاتل في الجزائر.

جدول رقم 04: عدد المشاريع المحتضنة والمؤسسات المنشأة خلال فترة 2013-السداسي الأول 2016

السنوات	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات المنشأة
السداسي الأول 2016	93	37
2015	135	84
2014	120	75
2013	134	104

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، النشرات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 26 و 28 و 29.

جدول رقم 05: وضعية إنجاز مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات على المستوى الوطني:

نوع الهيكل	مراكز التسهيل	مشاتل المؤسسات
الهيكل النشطة	16	30
الهيكل قيد الإنجاز	04	11
إجمالي الهياكل	20	41

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 29، السداسي الأول لسنة 2016.

إن إنشاء هياكل دعم ومرافقة جديدة من شأنه زيادة الفرص لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة، وذلك بفضل تقريب تلك الهياكل من أكبر عدد من المستثمرين عبر التراب الوطني إضافة لتخفيف الضغط على

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 و المتعلق بتعريف مشاتل المؤسسات في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الجريدة الرسمية، العدد: 13، الصادرة في

25 ذو الحجة 1423 الموافق ل 26 فبراير 2003)، ص 13.

المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. المجلد 06-العدد 01. ص.ص. 75-52

المراكز الناشطة والتي قد ترفض مرافقة بعض حاملي المشاريع بسبب عدم كفاية طاقاتها الاستيعابية والتأطيرية.

مدى فعالية آليات الدعم المسخرة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من أجل التأكد من مدى فعالية آليات الدعم والمرافقة التي سخّرتها الدولة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنستعين بالمؤشرات الكلية لأداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016. ومن أهمها: العدد الإجمالي للمؤسسات؛ العمالة الموظفة؛ الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة المحققة.

الجدول رقم 06: تطور عدد المؤسسات لاصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2013 - 2016

السنة	2013	2014	2015	2016
العدد الإجمالي للمؤسسات ص و م	777.816	852.053	934.569	1.022.621
عدد المؤسسات المنشأة في السنة	66.584	76.551	84.223	108.538
كثافة المؤسسات ص و م				
عدد المؤسسات ص و م لكل 1000 نسمة	21	21	23	25
عدد الوظائف المستحدثة	2.001.892	2.157.232	2.371.020	2.540.698

المصدر: إحصائيات متحصل عليها من وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إنّ تتبع التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة يعكس لنا حجم الإقبال على إنشاء مؤسسات جديدة.

وقد بلغت نسبة التطور في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2001 و 2016: 316,80 % " حيث قدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 245.348 سنة 2001". أي أنّ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ازداد خلال هذه الفترة بما يفوق 3 أضعاف. كما بلغت نسبة التطور في التشغيل خلال هذه فترة 2013-2016 نسبة 26,91 %، وهي نسبة إيجابية تعكس مدى فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب شغل.

يمكننا إرجاع هذا التطور للتسهيلات المقدمة ومؤسسات الدعم والمرافقة التي تمّ إنشاؤها وتطويرها بالتدريج خلال هذه الفترة، وهذا ما بيّناه سابقا عند تتبعنا لمسيرة تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ نهاية التسعينات وإلى غاية سنة 2017. غير أننا عند مقرنتنا لإجمالي مناصب الشغل المستحدثة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2015، والتي قدرّت ب 2.371.020 عامل، مع إجمالي الفئة "القوة" العاملة في الجزائر والتي قدرّت في سبتمبر 2015 ب

11.932.000 عامل¹، فإننا نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال هذه السنة قُدرت بـ 19,87 %، وهي نسبة منخفضة لا تعكس التوقعات والأهداف المرتبطة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاعتماد عليه كقطاع خالق للقيمة ومستحدث لمناصب الشغل.

الجدول رقم 07: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "حسب الحجم" خلال الفترة 2013-2016

السنة	2013				2014				2015				2016			
نوع المؤسسة	مصغرة	صغيرة	متوسطة	المجموع	مصغرة	صغيرة	متوسطة	المجموع	مصغرة	صغيرة	متوسطة	المجموع	مصغرة	صغيرة	متوسط	المجموع
عدد المؤسسات	555.41	19.99	2.411	777.81	827.514	21.89	2.641	852.05	907.65	24.05	2.855	934.56	993.17	26.28	3.17	1.022.62
	5	0	6	6	8	8	3	9	4	9	9	0	1	0	0	1
النسبة	97,12	2,57	0,31	100	97,12	2,57	0,31	100	97,12	2,57	0,31	100	97,12	2,57	0,31	100

المصدر: إحصائيات متحصل عليها من وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم 08: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2013-2016

قطاع النشاط	السنة							
	2013		2014		2015		2016	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الزراعة	4.823	0,62	5.368	0,63	5.805	0,63	6.311	0,63
المحروقات، الطاقة، المناجم	2.178	0,28	2.300	0,27	2.647	0,28	2.770	0,27

¹ Activité, emploi & chômage en septembre 2015, n° 726, { [HYPERLINK "http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf"](http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf) }, consulter le 08-06-2018 à 11h00.

والخدمات ذات الصلة								
البناء والأشغال العمومية	132.929	17,09	153.625	18,03	168.595	18,04	174.876	17,10
الصناعة التحويلية	67.669	8,70	76.514	8,98	83.862	8,97	89.694	8,77
الخدمات	385.019	49,50	415.803	48,80	456.373	48,83	513.647	50,23
الحرف والصناعات التقليدية	185.198	23,81	198.443	23,29	217.287	23,25	235.242	23
المجموع	777.816	100	852.053	100	934.569	100	1.022.621	100

المصدر: إحصائيات متحصل عليها من وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الخدمات يغطي نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة سنة 2016، بنسبة 50,23%. ليليه بعد ذلك قطاع الحرف والصناعات التقليدية بنسبة 23%، ليليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 17,10 % من إجمالي المؤسسات.

يمكننا إرجاع ارتفاع نسبة المؤسسات المصغرة 97,7% مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسهولة إنشائها من حيث قيمة رأس المال وعدد المستخدمين الواجب توظيفهم كحد أدنى. وهذا ما يجعلها محل إقبال من طرف المستثمرين الصغار وأصحاب الحرف والمهن الحرة، نظرا لعدم قدرتهم على تقديم ضمانات بنكية كافية للحصول على قروض مناسبة لإنشاء استثمارات صغيرة أو متوسطة، خاصة في القطاع الصناعي الذي يتطلب عتاد ومواد أولية... وهذا ما يفسر أيضا الارتفاع في نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الخدمات والتي فاقت النصف 50,23% نهاية سنة 2016. حيث أن قطاع الخدمات وخاصة النقل الذي يحتل غالبية الاستثمارات في قطاع الخدمات لا يتطلب عدد مرتفع من العمال، إضافة لأن الاستثمار في هذا القطاع يتميز بدرجة منخفضة جدًا من المخاطرة ما يجعله محل جذب صغار المستثمرين.

كما أننا نلاحظ انخفاض نسبة الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية التي قدرت في نهاية سنة 2017 بـ 8,75%، وقطاع المحروقات والطاقة والمناجم والصناعات المختلفة التي قدرت في نفس السنة بـ 0,27%.

بالنسبة لتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية نهاية السداسي الأول 2017: فقد قدرت نسبة التركيز في المنطقة الشمالية 69% بعدد 415.242 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. في حين قدرت نسبة التركيز في منطقة الهضاب العليا ب 22% بعدد 129.767 مؤسسة. أما منطقة الجنوب فقدت نسبة التركيز على مستواها ب 9% بعدد 50.801 مؤسسة.¹ إن هذه النسب تعكس غياب التوازن الإقليمي في كثافة توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الوطن، حيث قدرت نسبة التركز في الشمال 69 % في حين لم يحظى الجنوب الكبير إلا بنسبة 9%.

إنّ هذا الواقع يعكس لنا عدم كفاية الجهود المبذولة لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في المناطق الداخلية والصحراوية نظرا لارتفاع نسبة المخاطرة على مستواها وعدم توفر عوامل الجذب الكافية فيها. نظرا لما تتميز به من مناخ جد قاسي، وافتقارها للبنى التحتية الكافية والضرورية لإقامة حركية استثمارية، إضافة لانتشار الفقر وتركزه في هذه المناطق من الوطن، ما يعتبر المسبب الرئيسي للعزوف عن الاستثمار على مستواها.

كما أنه يمكننا تفسير سبب انخفاض نسبة الاستثمار في المناطق الجنوبية والداخلية مقارنة مع المناطق الشمالية لانخفاض الكثافة السكانية على مستواها. حيث تم تقدير درجة كثافة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لكل 1000 ساكن حسب المناطق كما يلي: 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة لكل 1000 ساكن في المنطقة الشمالية؛ 13 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة لكل 1000 ساكن في منطقة الهضاب العليا؛ 16 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة لكل 1000 ساكن في المنطقة الجنوبية.²

إنّ هذا الواقع أجبر السلطات على اتخاذ تدابير جديدة لجذب المستثمرين وتحفيزهم على اتخاذ قرار الاستثمار في المناطق الداخلية والجنوبية، وذلك من خلال قانون الاستثمار الجديد الصادر في 03 أوت 2016. من بين تلك التدابير إعفاءات جبائية أهمها في هذا السياق: تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15 % لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا، وبنسبة 20% لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب.³

¹المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 29، 2016، ص 13.

² وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 31، 2017، ص 12.

³ { HYPERLINK "http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-a-l-entreprise" } 08-01-2017 à 11 :20

مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قيمة الناتج الخام للقطاع الصناعي خلال سنة 2014

ساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2013 بقيمة ناتج خام قُدّرت ب 1547 مليون دج، وتطوّرت قيمة الناتج الخام المحقق سنة 2014 بنسبة 11,91%، حيث قُدّرت ب 1731,4 مليون دج.¹ أمّا بالنسبة للناتج الخام للقطاع الصناعي ككل خلال هاتين السنتين فقد قُدّر ب: 2343,1² مليون دج لسنة 2013، وبالتالي فقد قُدّرت نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام للقطاع الصناعي ب 66,02%. 2593,1 مليون دج لسنة 2014، وبالتالي فقد قُدّرت نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام للقطاع الصناعي ب 66,77%.

إن هذه النسب تعكس لنا حجم مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام الإجمالي، وهذا يعكس أهميته الاستراتيجية في خلق القيمة المضافة.

تطور القيمة المضافة (مليون دج) لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنتي 2013-2014

حقق قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2013 قيمة مضافة قُدّرت ب 296 مليون دج، أما سنة 2014 فقد سجّل تطورا في القيمة المضافة بنسبة 31,48%، حيث قُدّرت قيمتها ب 389,2 مليون دج.³

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على الجهود التي بذلتها السلطات العمومية في سبيل تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والارتقاء به إلى بديل حقيقي لمصدر الدخل الوطني الوحيد المتمثل في الربيع البترولي. كما حاولنا تقييم تلك الجهود من خلال إبراز حجم تأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي. ومن خلال ما تم تقديمه يمكننا القول بأن البرامج والسياسات الدعم المالي والمؤسساتي " المرافقة والتأهيل " هي برامج قيمة من حيث الأهداف المسطرة والوسائل المسخرة. فالأغلفة المالية المخصصة لتنفيذ تلك البرامج جد كافية، إضافة لتنوع صيغ الدعم المالي التي يمكن لجميع أنواع المستثمرين " في إطار إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة " الاستفادة منها.

¹وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28، سنة 2015، ص 28.

²وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28، سنة 2015، ص 28.

³المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28، سنة 2015، ص 28.

غير أن واقع التنفيذ بعيد كل البعد عن الأهداف المحددة، فرغم تحقيق نتائج إيجابية على العموم إلا أنها تقتصر للفعالية إذا ما قارناها مع الموارد المالية والمؤسسية المسخرة للقطاع ككل، وهذا يعكس عدم كفاءة في تنفيذ تلك البرامج. وهذا يستدعي إعادة النظر في عملية تنفيذ تلك السياسات والبرامج خاصة من حيث كفاءة الموارد البشرية المكلفة بالتنفيذ في جميع مستوياته، إضافة لضرورة تفعيل الرقابة على عملية التنفيذ منذ انطلاقتها لتفادي هدر الأموال العمومية، والتقييم المستمر لضمان تصحيح الانحرافات بمجرد حصولها.

وهذا ما يحيلنا إلى ضرورة البحث في أهم المعوقات التي تحول دون قدرة مؤسسات الدعم والمرافقة على إنجاز الأهداف الموكلة إليها، إضافة إلى البحث عن أهم المعوقات التي تواجه المستثمرين خلال نشاطهم والتي قد تؤدي بمؤسساتهم إلى الاختفاء من الأسواق.

قائمة الهوامش:

- ¹ غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فرع العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2007، ص 6.
- ¹ بتصرف من المراجع التالية، علي سالم أرميص، "مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، (الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل 2006، الجزائر)، ص 101. حكيم شبوطي، "الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، أبحاث اقتصادية و إدارية. العدد: 03، جوان 2008، ص ص 215، 216.
- ¹ ميلوس صبرينة، الأداء الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار الشراكة الأورو جزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص شؤون اقتصادية و دولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص 40.
- ¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الإثنين 24 ماي 2010،
- ¹ { HYPERLINK "http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html" } , consulter le 24-05-2018 à 15h00.
- ¹ { HYPERLINK "https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120" } , consulter le 24-05-2018 à 13h30.
- ¹ Arléne ALPHA, Enseignement de quelques programmes de mise a niveau pour une application au secteur agricole et agroalimentaire en Afrique de l'Ouest , Séminaire régional sur la détermination des mesures d'accompagnement et de mise à niveau pour le secteur agricole et alimentaire dans le cadre de l'APE Afrique de l'Ouest, Dakar – 3 au 5 juillet 2007, p3.
- ¹ حسين يحيى ، مرجع سبق ذكره، ص 215.
- ¹ نفس المرجع السابق، ص 216.
- ¹ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج التقديري السنوي لسنة 2008 ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص 8.
- ¹ وافية زاير، ريم لبوزي، آليات تطوير و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، يوم دراسي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية: الممارسات و التحديات، جامعة البليدة 02، 2016 ص 15.
- ¹ وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية، نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 29، ص 31.
- ¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بإنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (الجريدة الرسمية، العدد: 74، الصادرة في 8 رمضان 1423 هـ الموافق ل 13 نوفمبر 2002)، ص 13.
- ¹ محمد زيدان، الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد: 07، ص 127.
- ¹ : وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 29، 2016، ص 45.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 و المتضمن إنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات ص وم ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(الجريدة الرسمية، العدد: 27، الصادرة في 8 ربيع الأول 1425 هـ الموافق ل 28 أفريل 2008)، ص 30.

¹ وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 27.

¹ القانون رقم 09-16 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق ل 3 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 46 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 22.

¹ غدير أحمد سليمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص 10.

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 يتعلق بتحديد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات ص وم ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(الجريدة الرسمية، العدد: 13، الصادرة في 25 ذو الحجة 1423 الموافق ل 26 فبراير 2003)، ص 18.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 و المتعلق بتعريف مشاتل المؤسسات في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (الجريدة الرسمية، العدد: 13، الصادرة في 25 ذو الحجة 1423 الموافق ل 26 فبراير 2003)، ص 13.

¹ Activité, emploi & chômage en septembre 2015 , n° 726, { HYPERLINK

"http://www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf" }، consulter le 08-06-2018 à 11h00.

¹المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 29، 2016، ص 13.

¹ وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 31، 2017، ص 12.

¹ { HYPERLINK "http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-a-l-entreprise" } 08-01-2017 à 11 :20

¹وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28، سنة 2015، ص 28.

¹ وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28، سنة 2015، ص 28.

¹ وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 28، سنة 2015، ص 28.